

الجمعية العامة الدورة الثالثة والستون  
البند ٤٦ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/411)]

## ٢٠٢/٦٣ - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن عمليات تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة<sup>(١)</sup>، سوف تواصل إثراء مجتمع المعلومات،

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup>، بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة<sup>(٣)</sup>، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>، وأيدتهما الجمعية العامة<sup>(٥)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup>،

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تشير إلى الاجتماعين الأول والثاني لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودين في أثينا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الثالث للمنتدى في حيدر أباد، الهند في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات عبر أفريقيا، بمبادرة وصل أفريقيا بالإنترنت التي استهلت في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والتي ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعبئة بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الذي طلب فيه المجلس عدة أمور، منها أن تقدم مختلف الكيانات، بما فيها التحالف

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، تقارير إلى اللجنة عن الآثار المترتبة على نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٧)</sup>،

وإذ تلاحظ اجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في سانتياغو في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

وإذ تؤكد أن الإمكانيات التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالنسبة للتنمية لم تتحول بعد إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

١ - تسلّم بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - تؤكد الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

٣ - تسلّم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دوراً مهماً في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(٧) A/63/72-E/2008/48.

٤ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفعاتها، وتمييب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٥ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيا ضمن نطاق عريض من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٦ - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين في إطار الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإمكانية حصول المرأة على التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٧ - **تشير** إلى ما طرأ على الآليات المالية من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق تبرعات للتضامن الرقمي، كما يرد في إعلان مبادئ جنيف<sup>(٦)</sup>، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

٨ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف<sup>(٦)</sup> وتونس<sup>(٤)</sup> للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١١ - تقر بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من التنمية وحافزاً على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بناءً على مشاوراته مع جميع المنظمات المعنية، بما فيها المنظمات الدولية، تقريراً يمكن أن يتضمن توصيات عن كيفية القيام بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون؛

١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة من البلدان النامية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وإلى النظر في المساهمة، حسب الاقتضاء، في الصندوق الاستئماني لأصحاب المصلحة المتعددين المنشأ لتمويل المنتدى؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨